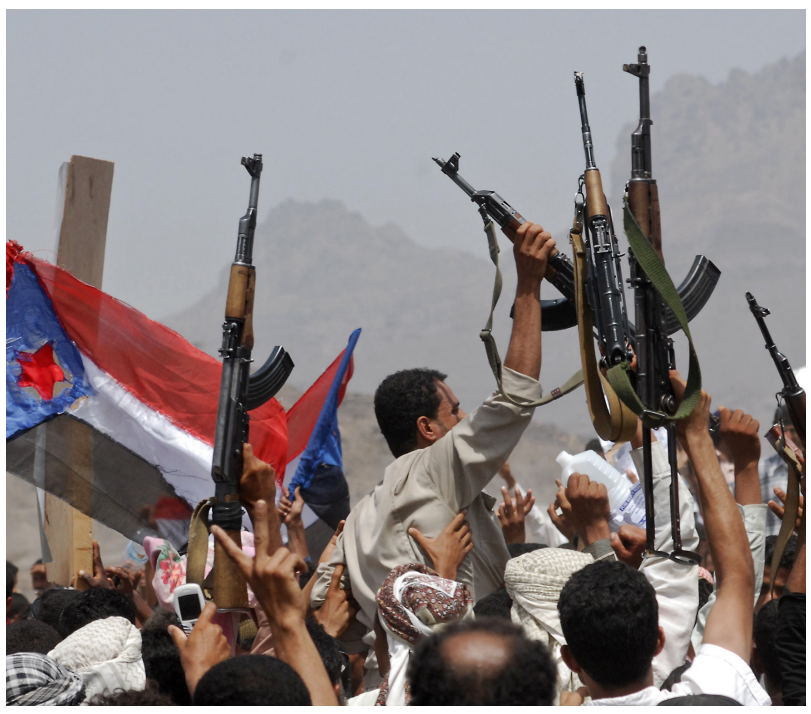

التظاهرات العراقية والغضب العربي:

التشابه والإختلاف

إن تسونامي " الصحوة السياسية " التي انطلقت من مدينة البو عزيزي في تونس، حددت مساراً واضحاً لها نحو الأنظمة الدكتاتورية المستبدة، ولم تخطئ بوصلتها أحدا حتى الان ويبدو انها تتواصل دون انقطاع حتى تتحقق أهدافها التي قد لا تنتهي قبل اجتثاثها جميعا

توهم البعض أن التظاهرات التي اتخذت طابع حركة احتجاجية جماهيرية غطت كل المحافظات في العراق ، هي امتداد وانعكاس للغضب الذي تفجر في تونس ثم تحول الى تسونامي عربية أطاح برؤوس وأنظمة استبدادية ، وما زال يكتسح مًا تبقى منها دون أن تستطيع الحواجز "القومية" أو " الوطنية" أن تحميها أو تُهَدِّأ من عنفوانها.

ولم ينتبه هذا البعض أن ما جرى في العراق في نيسان عام ٢٠٠٣ هو الذي كان النذير بالزلزال الآتي على العالم العربي دون ريب، رغم الملابسات التي ارتبطت بالتغيير، وتحققه بوسيلة لم ترض العراقيين وخدشت حساسيتهم الوطَنية ، مع أنها لم تتحقق إلا بفضل تضحياتهم ونضالاتهم وثقتهم ، وهو ما مكّنها بالاستناد إلى تضافر جهودهم من استرجاع سيادة العراق واستقلاله وإعادة بنائه ديمقراطياً . وقد أنجز الكثير على هذا الصعيد ، مع ما شاب عملية إعادة بناء الدولة والعملية السياسية من تشوهات وسياقات تتناقض مع النظام الديمقراطي وتنتقص من الإرادة الوطنية العراقية . ويكتشف العراقيون اليوم بعد ما جرى من تطور أطاح بأنظمة جائرة ، أن العديد من هذه البلدان كانت وراء الإرهاب والتدمير الذي لحق بالبلاد ولعب دوراً تخريبياً معطلاً ومعرقلاً لتطوره الديمقراطي. ومما أفتُضح من مستور هذه الأنظمة تغذيتها للطائفية وإثارة نزعاتها.

لقد كان متوقعاً أن تنفجر الأوضاع في الدول العربية المستبدة ، ويتحول السخط الشعبي الكامن في ضمير الشعوب العربية إلى ثورات عاتية، بعد أن تراكمت المظالم والتعديات والفساد والاستهتار بأبسط متطلبات الحياة الإنسانية وأصبحت المزابل وفضلاتها مصدراً لقوت شرائح متسعة من المواطنين وبيوت الصفيح والمقابر مأوىً لهم . لكن أحدا لم يكن يتصور أن الغضب سيتحول إلى ثورة لن تتوقف إلى أن يسقط الطغاة ، مهما كانت التضحيات ، وانها ستتخذ هذا الطابع العاصف وتزحف من بلد مستبد إلى بلدان عريقة الاستبداد ، لم يكن حكامها يتوقعون بان التغيير سيصل إلى عقر دارهم ويستهدف سلطتهم، فكلهم تقريباً كانوا يتوسّدون " أيقونتهم" القومية ويراهنون على أن ما بنوه من أجهزة مخابراتية وأمنية في ظل "قوانين الطوارئ" والأحكام العرفية والتدابير القمعية الملازمة لها تشكل مجتمعة "سياج أمان" تصد عنهم رياح التغيير وأي تحرك مضاد. وتهاوت أنظمة وتوالى سقوط طغاة وتزعزعت أركان دول عريقة واهتزت عروش، والعاصفة تشتد وتتقدم.

إن تسونامي " الصحوة السياسية " التي انطلقت من مدينة البو عزيزي في تونس ، حددت مساراً واضحاً لها نحو الأنظمة الدكتاتورية المستبدة ، ولم تخطئ بوصلتها أحدا حتى الان ويبدو انها تتواصل دون انقطاع حتى تتحقق أهدافها التي قد لا تنتهي قبل اجتثاثها جميعاً، وخلق بيئة ديمقراطية في العالم العربي تتماشى مع روح العصر ومقتضياته الإنسانية.

وتقوم هذه البيئة الإنسانية الديمقراطية، على مبادئ العدالة والمساواة وحقوق الإنسان والحريات والمواطنة المتكافلة الحرة دون أي قهر او تقييد ، وهي بيئة لا يمكن أن تتحقق، إلا في دولة المؤسسات والقانون والحريات، الدولة المدنية التي توفر كل شروط التطور وتكافؤ الفرص لمواطنيها دون اي شكل من أشكال التمييز.

ان العمل الوطني لتأمين شروط خلق هذه البيئة وتوطيد أسسها في الحياة السياسية وتعميق الوعي بضرورتها، هو ما يجمع الحركة الشعبية الاحتجاجية العراقية مع مظاهر الغضب الذي اجتاح العالم العربي وما زال يتصاعد. كما يجمع بينهما طابع الحراك الجماهيري وأسلوب التعبير عنه بالتظاهرات والتجمعات والاعتصامات ، بالإضافة للقوى الناهضة من قاع المجتمع وأطرافه الرخوة الصامتة، التي أيقظها الإحساس بدوام الجور والمظالم والعوز والتعديات.

ويبقى الاختلاف بين الحركة الاحتجاجية العراقية والغضب العربي جوهرياً، من حيث طبيعة النظام والظروف والاهداف، فهي تجري في ظل اوضاع شبه ديمقراطية لم تكتمل اسسها بعد، ولم تتعافى الحياة السياسية فيها، والدولة الحاضنة لها ما تزال في طور التشكل والتكوين، تنخرها التناقضات وتتجاذبها المصالح والاهواء وتشوهها المحاصصات والطائفية السياسية والفساد وسوء النوايا ومظاهر جنينية بالنزوع نحو الانفراد المفضي الى صيغ من التعالي والاستبداد.

لا بد لكل الذين ساهموا في النهوض الجماهيري الديمقراطي ولكل مواطن يسعى لتحقيق اماله وتطلعاته، ان يدرك ان التقاعس والوهن وضعف اليقظة والمتابعة، اجهاض اكيد للطموحات الوطنية والمطالب الانسانية المشروعة والعادلة

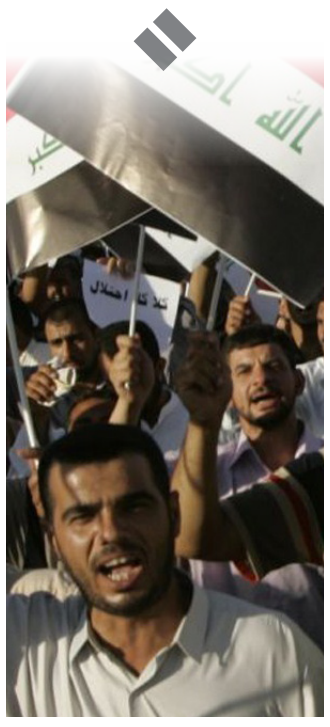

وهذه المظاهر السلبية في الوضع العراقي، تشكل عوامل اثارة نقمة العراقيين وغضبهم.

وهذا الغضب وما يتمخض عنه من تعبيرات في التظاهر والاعتصام والاحتجاج، يظل في اطار المطالبة بالاصلاح والتغيير لتصويب المسار الديمقراطي وتكريس اسسه وتصفية كل ما علق به من مظاهر الفساد . ان عدم وعي الحكومة والمشاركين فيها بجوهر هذه الحركة ومكوناتها واهدافها ومبادءتها بالتشكيك والتجريح، جعلها في حالة اغتراب عنها ومواجهة لها، مما قد يباعد بينهما ويشدد من مظاهر التوتر والتصعيد في اوساط المحتجين، اذا لم يجري الاستجابة لمطالبهم الملحة الممكنة التحقيق، واتخاذ الاجراءات والتدابير المقنعة على جديتها في السعي لتنفيذ وعودها المؤجلة.

ان مظاهر التلكؤ والمماطلة، اخذت تبرز في الاوساط الحكومية ، بدلا من بشائر الاستجابة الجدية للمطالب الملحة، تعكسها تصريحات متضاربة حول استحالة انجاز اي خطوة خلال الموعد الذي قطعه رئيس الوزراء، وكذلك تلميح مرشح بارز لموقع ابرز، الى ان الوتيرة الجارية من العمل في الوزارات والمؤسسات المعنية بتوفير الخدمات هي سقف ما يمكن تقديمه حتى اذا "خرج الشعب كله الى الشارع"!، مقرناً تلميحه بضعف الحكومة الناقصة والخلافات التي تعصف بها والمناورات والتربصات التي تديرها اطراف مشاركة في الائتلاف الوزاري لافشالها تمهيداً لاسقاطها. وليس بعيداً عن هذه التلميحات مراهنة البعض على ما يبدو في نظره، وهناً اصاب قوى الاحتجاج وشل قادته ومحركيه يعكسه تراجع اعداد المشاركين في التظاهرات وانحسار تأثيرهم، متغافلين عن التدابير القمعية وحواجز المنع والعرقلة للوصول الى ساحة التحرير ومواقع التظاهر الاخرى. ومتناسين ان ما يميز الحركة الاحتجاجية العراقية عن العربية، هو طابعها التحذيري المتقطع، الذي يستهدف عرض مطالبها والتأكيد عليها بوسيلة الاحتجاج العلني المكشوف، لاظهار عدالتها ونفاد صبرها من موقف الحكومة ازاءها، متناسية ايضاً ان هذا ما يميز الحركات المطلبية، التي لا تتطلب زخماً متصاعداً، واستمراراً في التصعيد والتعبئة حتى بلوغ الهدف المنشود، كما انها تنطلق في حركتها من القاسم المشترك الموضوعي الذي يجمعها مع الحكومة باعتبارهما شريكين، وان غير متكافئين في العملية السياسية الديمقراطية ، يجري التوجه اليها بمطالبها من موقع الحليف الموضوعي، وليس من موقع الضد والنقيض.

وما يساعد على ابعاد الوهم بين الاوساط الحكومية عما يبدو لها تراجعاً ووهناً في الحركة الاحتجاجية، تنظيم نشاطات جماهيرية اخرى، من شأنها مواصلة الضغط في الاتجاهات المختلفة لكسب اوساط اوسع الى جانب مطالبها العادلة.

ومن بين النشاطات التعبوية المؤثرة، مواصلة الكتابة في المواقع الالكترونية والتواصل الاجتماعي، بالاضافة الى الصحف ووسائل الاعلام المحلية، واقامة الندوات واللقاءات في مختلف المنتديات الاجتماعية والثقافية، ومقرات النقابات والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني.

ومن الاساليب الملفتة والمؤثرة ايضاً تنظيم وفود تلتقي بالاحزاب والوزارات والمحافظات وغيرها من القيادات الحكومية والاهلية ذات العلاقة بقضاياها لوضعها في صورة واقعها ومعاناتها والعمل على كسب تعاطفها وتأييدها والانضمام الى تحركها.

ان جيل التواصل الاجتماعي مطالب بالمبادرة للبحث المستمر عن وسائل مبتكرة لعرض القضايا التي تشكل قواسم مشتركة مع كل الاوساط الايجابية والمتطلعة لتحقيق تقدم على صعيد الحريات وفي سائر ميًادين التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي يستجيب للمطالب الشعبية، ويوفر لها الحياة الكريمة. ولا بد لكل الذين ساهموا في النهوض الجماهيري الديمقراطي ولكل مواطن يسعى لتحقيق اماله وتطلعاته، ان يدرك ان التقاعس والوهن وضعف اليقظة والمتابعة، اجهاض اكيد لتلك التطلعات والاماني والطموحات الوطنية والمطالب الانسانية المشروعة والعادلة. وعلى الحكومة ان تستدرك وتعيد الاعتبار لقوى المجتمع الضاغطة وتتجاوب معها، بالعمل الجاد لتلبية ما خرجت من اجله الى الشوارع والساحات، وان تأخذ بالاعتبار الحفاظ على المضامين الايجابية للحركة وقواها، دون ان تستهين بما تنطوي عليه من قدرة على التغيير في اطار النظام الديمقراطي.

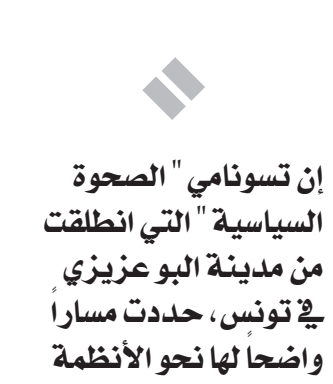

■ بقلم: فخري كريم

الذرب: الحكومة المحلية تتجاهل تقارير الوحدات الإدارية

بغداد: المحافظ والمجلس يعرقلان الانتخابات

متابعة/ المدى

أُتهمت لجنة تنمية الأقاليم النيابية في محافظة بغداد ومجلسها بعرقلة إجراء الانتخابات المحلية.

وقال مقرر اللجنة زياد الذرب لوكالة بغداد بوست للأنباء إن محافظة بغداد تحاول عرقلة إجراء الانتخابات المحلية لأنها لم تقدم تقريراً واسعاً عن مدى التغيرات في الوحدات الإدارية التابعة لها.

وأضاف أن" لجنة تنمية الأقاليم تحاول التنسيق مع مجالس المحافظات على إرسال تقارير موسعة عن التغيرات التي حصلت في الوحدات الإدارية بهدف أخذ الاعتبار لها في تعديل قانون ٣١ لسنة ٢٠٠٨". وأشار إلى أن اللجنة أرسلت أكثر من مرة لمجلس محافظة بغداد والمحافظة طالبتها بتقديم تقرير مفصل عن الوحدات الإدارية لكن من دون استجابة.

وكان مجلس النواب بدورته النيابية السابقة قد شرع قانونين هما ٢١ و٣٦ لتنظيم عملية انتخابات المجالس المحلية لكن العمل بها أجل لأسباب لم تتضح في حينه.

وينظم القانونان عملية انتخاب المجالس المحلية وتوزيع الدوائر الانتخابية بالإضافة إلى آلية الترشيح لحصول على عضوية المجالس المحلية.

ولم تتغير المجالس المحلية منذ شهر تموز ٢٠٠٣ في انتخابات شكلية أجرتها القوات الأميركية لتشكيل المجالس المحلية في العراق للمرة الأولى في تأريخه.

وكانت محافظات عراقية عدة قد شهدت منذ شباط تظاهرات شعبية طالبت بتوفير الخدمات الأساسية والوظائف ومحاربة الفساد والمفسدين.

وكان رئيس مجلس المفوضين في المفوضية العليا للانتخابات ذكر في وقت سابق أن المفوضية مستعدة لإجراء انتخابات مجالس المحافظات في العراق بعد توفير مستلزماتها الأساسية.

وأشاد فرج الحيدري في بيان على هامش لقائه إد ملكرد ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق بـ"الجهود التي بذلها الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية في الانتخابات العراقية".

ودعا الحيدري الفريق الدولي "إلى استمرار تقديم الدعم إلى المفوضية من اجل إضافة خبرات جديدة يمكن استثمارها في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة".

من جانبه أوضح ملكرد ان "الجهود الكبيرة التي بذلتها المفوضية خلال التقرير الذي قدمه إلى مجلس الأمن الدولي المتعلق بالعراق مؤخرا والذي ابرز فيه دور المفوضية الكبير في نجاح الانتخابات الماضية".

وأكد ملكرد على ان "العراق اختصر الزمن وتجاوز العديد من العقبات بإرادة شعبه وقياداته السياسية وهذا ما جعل المجتمع الدولي والأمم المتحدة يمارسان دورهما في استمرار الدعم للعملية الديمقراطية في العراق ولمفوضية الانتخابات بشكل خاص".

إنقاذ الأنبار "منزعج" من سرعة إصدار الحكم

المؤبد للكبيسي لـ"تحريضه على التظاهرات"

متابعة/ المدى

أكد مجلس إنقاذ الأنبار، أمس الأحد، أن محكمة عسكرية عراقية أصدرت حكما بالسجن المؤبد ضد مدير دائرة الافراد في وزارة الدفاع بتهمة التحريض على العصيان وتهديد النظام الديمقراطي في البلاد"، مبينا أن "التهم التي وجهت للكبيسي باطلة كونه هاجم الفساد والطائفية ولم يحرض على العصيان". بحسب ما نقلته وكالة السومرية نيوز.

وكانت قوة من عمليات بغداد اعتقلت في الـ٢٣ من شباط الماضي، مدير دائرة الافراد في وزارة الدفاع الفريق عبد العزيز الكبيسي إثر تقديم استقالته عبر إحدى وسائل الإعلام والتهجم على الحكومة.

وأضاف الهايس أن "العديد من الشخصيات السياسية أدانت الحكم الصادر بحق الكبيسي بعد تناسي الحكومة العراقية تاريخه في مواجهة النظام السابق"، واصفا الحكم بالجائر والانتقام الشخصي".

وطالب الهايس "بإعادة النظر بالحكم كونه الأسرع من نوعه في تاريخ المحاكمات العسكرية العراقية"، معتبر الحكم غير منطقي ولا يتناسب مع حجم ما فعله الكبيسي".

وكان مدير دائرة الأفراد في وزارة الدفاع الفريق عبد العزيز الكبيسي قدم في الـ٢٢ من شباط الماضي، استقالته عبر فضائية عراقية تبث من خارج البلاد، بعد أن اتهم الحكومة العراقية بالفساد وأيد التظاهرات التي يشهدها العراق.

وطالب مجلس إنقاذ الأنبار في الـ٢٣ من شباط الماضي بـ"إطلاق سراح الكبيسي كونه من الكفاءات العسكرية"، محملاً في الوقت ذاته رئيس الوزراء نوري المالكي مسؤولية سلامته.

بالعربي الصريح

وأخيراً .. الحكومة حلت اللغز

علي عبدالسادة

لم يتأكد، حتى الساعة، هذا الخبر السار: مذكرات اعتقال بحق ناشطين مدنيين في الاحتجاجات الشعبية!

وهو اذ يبشر بخبر سار آخر: الحكومة عثرت على زمرة بعثيين، بعد بحث طويل، فشخصتهم وعنونت أوامر إلقاء القبض بأسمائهم.

وأصل البشارة هو أن الحكومة (تطهر) العراق من مخربين عتاة.

التسريبات تفيد بان المذكرات صدرت، وهي الان بحبر رطب، بينما قال لنا مجلس القضاء إن أمرا مثل هذا لم يحدث.

لكنهم خائفون، يتحسبون خطوات الأزقة، يرتعبون من صوت أبواب بيوتهم، هجروا المقاهي والمجالس العامة، لا ينامون، إذ لا يحبون ضربة الليل، ولا يجوبون الأسواق، إذ لا يحبون ذلة أمام العامة.

لكنهم مستغربون، متعجبون من وجه (مغاير) للحكومة، هذه (المرتبكة) تقابل حلمهم بعراق جديد بتهمة جاهزة، وهي الان لم تعد على رف القادة الأمنيين. هؤلاء سعيدون بانجاز العثور على البعثيين، وأظن أن البعث نفسه سيقدم شكرا شديد اللهجة على هذه الخدمة (الحكومية) الجليلة.

بالأمس استهجنت مفارقة صارخة تقدمها لنا الحكومة عبر معادلة (عبقرية) يتجاذب طرفاها، بفعل فاعل، ما بين البعث (النجم الصاعد) وبين ساحة التحرير، قلت ان جماعات تهرب من حواضنها المثار على رعاتها، وتلجأ الى أحضان (العراق الجديد) على أساس إيمان (جديد) به، بينما يجري ازدراء وتخوين عراقيين يكرهون البعث، وغيره ممن يحاول ملاحقة أثره في العراق. أمس ختمت المقال بالقول إن هذه واحدة من أحاجي الحكومة وألغازها وإنني اذ اعجز عن فك شفرات هذه المعادلة اعتقد بحاجتي الماسة الى مراجعة علوم الرياضيات وإتقان ما فاتني منها، ربما أجد حلا، فشلت وانتهيت الى الدعاء: أفتوني رجاء.

ومن نعم الحكومة على الحائرين مثلي أنها لا تبخل عليه بالحلول، وتأبى أن أبقى ليلة أخرى عاجزا عن فهم معادلاتها، وجاءتنا بالخبر السار: " وزير المصالحة عامر الخزاعي سعيد بمصالحة جديدة مع فصائل مسلحة أخرى من دمشق وعمان، كانت قد أعجبت، أيما إعجاب، بمشهد المتصالحين الستة"، بينما تجمد عنهم مذكرات الاعتقال، فإنها فعلت لتوفرها لآخرين كانوا يصرخون في ساحة التحرير: "الفساد .. باطل".

حقا ارتحت، وكنت على مشارف الإصابة بالإعياء من شدة التفكير بحل لأحاجي الحكومة، وقلت مواسيا ناشطا مدنيا لقي مصرعه قبل أيام: "هل صادفك ذات العجز وأنت تراقب ألغاز السياسيين العراقيين؟".

ومن جملة الحلول التي قدمتها الحكومة هذه الأيام أنها جزمت لنا أن مهلة الأيام المئة لن تكون سوى مجرد حمل كاذب، وان لا وليد نظيفا سليما يخرج من رحمها. انها تقول، بطريقة غير مباشرة، إن الأيام والمهل ستنتهي، ولن يجد احد نفسه قادرا على الوصول الى ساحة التحرير.

اظن ان الكتل السياسية العراقية النافذة تجد في الاحتجاج (على الفساد) والغضب (من المحاصصة) والمطالبة (بالعيش الكريم) مصدر (إزعاج) لها، وبابا عريضا تأتي منه ريح غريبة قد تبعثر أوراق التوافقات الفاشلة، وان من الأحرى غلقه والارتياح من شره.

مذكرات الاعتقال بحق حركات شبابية لم تزل في أياد أمينة على مشروع تخوين العراقيين، وأخبارها تتفشى مع مئات المخبرين والمراقبين، يلفون الأزقة والمقاهي وهم يتعقبون ما تمليه قوائم الملاحقة، بينما تحاك من جانب آخر قوائم الكواتم، وهي تبشر العراق باحتمالات عديدة:

العراق دولة بوليسية، او ان العراق دولة بوليسية، او ان العراق دولة بوليسية.

وهذا لغز آخر .. هل تحله الحكومة وتقترف عراقا مدنيا.

رجاء جديد: أفتوني